بسم الله الرحمن الرحيم

عدد خاص

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N3XX

العدد ١١٩، ديسمبر ١٩٩٢، جمادي الثاني ١٤١٣

# صوت البحرين



نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

## المجلس الاستشاري المعين بديل فاشل نرفضه

تؤكد التصريحات التي صدرت عن امير البحرين ورئيس وزرائه وولي عهده انهم قرروا اخيرا الغاء الدستور نهائيا والاستمرار في حالة الطوارىء حيث يكون جهاز الامن هو صاحب الكلمة الاخيرة لحسم الامور. فاذا كان القرار الاميري في اغسطس ١٩٧٥ بحل المجلس وتعليق العمل ببعض مواد الدستور يعتبر اجراءا مؤقتا، وان عودة الحياة الدستورية مرة اخرى مرتبطة بالظروف المحلية والاقليمية، فان الاعلان الرسمي عن تشكيل مجلس استشاري معين يعتبر نهاية رسمية للدستور، ومن الصعب جدا اعادة الحياة الى العمل البرلماني من جديد. واذا مضى الامير في تنفيذ وعده في السادس عشر من هذا الشهر (ديسمبر)، وهذا ما هو متوقع، فستكون الآمال باصلاح سياسي في البلاد قد تبددت تماما. وفي حال حصول ذلك، فستكون المعركة بين المعارضة والحكومة داخل البلاد وخارجها قد بدات فصلا آخر، وسوف تكون اشرس من سابقاتها خصوصا وان الراي العام الدولي سوف يكون الى جانب المعارضة هذه المرة لان خطوة المجلس المعين تعتبر، بكل المعايير، التفافا على الدستور، وتعبيرا عن نوايا سيئة وليست اصلاحية. واذا كانت الحكومة تسعى من وراء تلك الخطوة الى محاصرة المعارضة فسوف تكتشف انها قد وقعت في ورطة حقيقية لان عليها ان تغير موقفها مرة اخرى بشكل كامل الامر الذي سيكشف فقرا في التخطيط السياسي.

المشكلة هنا هي ان آل خليفة، على ما يبدو، لم يستفيدوا من التجارب السياسية لا في البحرين ولا في الدول المجاورة. ففي البحرين، هناك وعي سياسي لدى الجماهير اكتسبته عبر العقود المتتالية من النضال منذ العشرينات من هذا القرن، وتركز النضال على المطالبة باصلاح سياسي يتمثل في عمل دستوري وممارسة برلمانية وحريات صحافية ونقابية. وكان الوعي الشعبي قد دفع الحكومة الى اجراء اول انتخابات للمجالس البلدية في المنامة والمحرق عام ١٩٢٦، والمشاركة في تكوين المجالس العرفية ومجالس التجارة خلال العقدين التاليين، واستمرت الانتخابات لهذه المجالس حتى ضرب حركة الهيئة عام ١٩٥٦. ومنذ ان فرضت احكام الطوارىء على اثر تلك الضربة لم يهدا الوضع في البلاد، حيث كانت هناك تحركات سياسية في الاعوام التالية منذ الخمسينات والستينات، حتى الاستقلال الذي تم على اثر الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٧١. وخلال الاعوام الثلاثة التي تلت الاستقلال كان للتجربة الدستورية والبرلمانية دورها في تهدئة الاوضاع، حيث ساد قدر من الحرية في ظل العمل البرلماني نجم عنه حالة استقرار كانت ضرورية للتنمية والبناء المدني.

ومنذ ان حل المجلس الوطني عام ١٩٧٥ لم تستقر الاوضاع في البلاد واصبحت السجون تمتلىء بالمعارضين منذ مجيء الحاكم الحالي الى السلطة بعد وفاة والده عام ١٩٦١ بشكل لم تعهده من قبل. ودخلت البحرين سجلات منظمات حقوق الانسان الدولية وساء صيتها كواحدة من اكثر بلدان العالم امتهانا لحقوق الانسان. وهذا الوضع مستمر حتى اليوم (انظر تقرير هيئة الاذاعة البريطانية عن الاوضاع في البحرين ص٢ من هذا العدد). وخلال السبعة عشر عاما الماضية كان عمل المعارضة متركزا حول المطالبة باعادة العمل الدستوري والممارسة البرلمانية والغاء حالة الطوارىء المتمثلة بالتطبيق السيء لقانون امن الدولة الذي كان من اهم اسباب حل المجلس الوطني السابق. ولا يتوقع ان تنتهي المطالبة بالعمل البرلماني الدستوري باعلان تكوين المجلس الاستشاري المعين، بل على العكس من ذلك، ستكون المعارضة اكثر اصرارا على كشف نوايا الحكومة امام الراي العام الدولي الذي لا يستسيغ الغاء العمل بالدستور وحل البرلمانات المنتخبة. وكان الاولى بالحكومة ان تبادر لاعلان التزامها بالدستور بدلا من اعلانها الغاءه، ولن يستطيع شخص في هذا العالم تقديم مبرر منطقي لهذا الاجراء الاستبدادي.

كنا نتوقع ان يعي آل خليفة درسا من التجربة الكويتية في هذا المجال. فحينما الغى البرلمان الكويتي عام ١٩٨٦ نشطت المعارضة في عملها ضد السلطة وشهدت البلاد موجة من العنف لم تشهدها من قبل، وحاولت الالتفاف على المعارضة باعلان خطوة غير دستورية متمثلة في تكوين مجلس وطني ينتخب نصف اعضائه الخمسين، واعترضت المعارضة بشدة واعتقل بعض النواب السابقين في محاولة من السلطة لاثبات نفسها من خلال استعمال القوة. وجاء الغزو العراقي ليفشل مخططات الحكومة وليضطرها للاعلان عن العودة للعمل بالدستور واجراء انتخابات حرة، الامر الذي كان له صدى حسن في نفوس الشعب الكويتي وحظي باحترام العالم. ومهما كان قوة المعارضة في مجلس الامة الجديد ومحاسبتها

## اعتقالات ومضايقات

اعتقلت المخابرات اثنين من الشباب وهم حسين اسماعيل وفؤاد سلمان بتاريخ ٩٢/١٠/٣١ بدون توجيه تهمة محددة.

ولا زال الشابان رهن الاعتقال. في الوقت نفسه اتصل ضابط المخابرات خليل الساعاتي باصحاب مأتم الجهرمية بالمنامة وامرهم باغلاقه فورا. وتجدر الاشارة الى ان الشابين من المشاركين في نشاطات مأتم الجهرمية، ولم يعرف السبب الذي حدى بالمخابرات القيام بهذا العمل.

ومن جهة اخرى، اصدرت وزارة الداخلية امرا الى رؤساء المآتم بعدم تنظيم المسيرات الدينية الا خلال شهر المحرم وطبقا لتعليماتها، وان تكون الانشطة من هذا النوع خاضعة لترخيص الوزارة. ولكن هناك تصميما من الشباب على الاستمرار في الفعاليات الاسلامية بدون السعي لاستحصال موافقة رسمية على ذلك.

## مصادرة مجلة «الشروق»

اجرت مجلة «الشروق» الاماراتية الصادرة في ٩٢/١٠/٢٩ مقابلة مع الدكتور عبد اللطيف المحمود (احد قادة الحركة الاسلامية) وثلاثة من النواب السابقين السادة جاسم مراد وعلي ربيعة وحمد جابر الصباح.

وقد رفض جميع هؤلاء فكرة استبدال المجلس الوطني المنتخب بمجلس معين واعتبروا ذلك اهانة للشعب وسلباً لحقوقه التي ناضل من اجلها منذ ٧٠ عاما.

واعتبرت هذه الخطوة تراجعا عن ما كان موجودا في العشرينات والخمسينات عندما كانت هناك بلديات ومجالس ادارية منتخبة.

رد الفعل الحكومي كان مصادرة المجلة بعد انتشارها في اوساط الشعب.

## تنقيب سعودي على الحدود مع الامارات

اكد خبراء نفط في الخليج ان السعودية تعتزم استثمار تسعة مليارات دولار لاستغلال احد حقولها النفطية الواقع على الحدود مع الامارات العربية المتحدة.

واضاف خبراء النفط الذين طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم ان الحقل المذكور هو حقل الشايبة الذي يقع في منطقة الربع الخالي الصحراوية جنوب شرق السعودية. واوضحوا ان اعمال تطوير الحقل قد تبدأ العام ١٩٩٤ وان الانتاج يمكن ان يبلغ نحو ٥٠٠ الف برميل يوميا في نهاية القرن.

وقد تم اكتشاف هذا الحقل النفطي قبل بضع سنوات من دون ان يتم استثماره بسبب نزاع حدودي بين البلدين.

## رسالة السجناء

نشرت «صوت البحرين» في العدد ١١٧ خبرا عن ارسال السجناء برسالة الى السلطات مطالبين بالافراج عنهم بعد تغير الظروف، وفي ما يلي نص الرسالة:

الموضوع: طلب اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين المتواجدين في سجن جورقم (٢) الذين حكموا بموجب قانون امن الدولة لعام ١٩٧٤م.

انه لمن المعلوم لديكم اننا قد اعتقلنا في ظروف سياسية مختلفة تماما عما هي عليه الآن وان حجم التهم التي وجهت الينا حينئذ لم تكن باي حال من الاحوال منسجمة مع الواقع الذي كنا فيه بل كانت مبالغا فيها كثيرا ومنسجمة مع توجهات السلطة الامنية وقتئذ الهادفة الى السيطرة على الحالة الامنية في ظروف اتسمت بالتشنج والتعقيد. اضافة الى ذلك فان الاعترافات المسجلة لدى رجال المخابرات لم تكن صحيحة بل ان الامور ضخمت كثيرا اثناء التحقيق ولم يكن من مفر امامنا ونحن نواجه الحالات النفسية والجسدية الصعبة جراء التعذيب والتهديد بالاعتداء على الشرف الا الرضوخ لضابط التحقيق وتسجيل اعترافات لا تطابق الواقع من اجل الحفاظ على انفسنا واعراضنا.

كما ان الاعترافات المسجلة قضائيا كانت تحت تهديد مسبق من ضابط التحقيق والادعاء العام بعدم الافصاح عن اي شيء مخالف لما ورد في الافادة المسجلة امام رجال المخابرات. اما المحكمة التي اصدرت الاحكام ضدنا فانها لم تراع ابدا الظروف التي سجلت فيها الاعترافات ولم تصغ لاي من شكاوينا وحكمت البعض من دون افادة لديها. وكانت المحكمة مفتقدة للمعايير القانونية المتعارف عليها دوليا. ومن ذلك انه لم يسمح لنا بلقاء موكلينا من محامي الدفاع الا في قاعة المحكمة ولوقت لا يتسع لاكثر من تبادل التحية.

امام هذه الحقائق التي لا يشك فيها من له اطلاع على قضايانا فنحن واثقون من ان الاحكام التي صدرت بحقنا لم تكن عادلة وان الخطوة المتوقعة منكم هي الاستجابة لمطلبنا العادل الذي هو مطلب كل الشعب وهو اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين. ان خطوة كهذه لها ما يبررها خاصة في ظل ظروف تتسم بانفتاح الحكومة نحو الشعب والتغيرات التي طرأت على العلاقات السياسية محليا واقليميا ودوليا. اننا على استعداد للجلوس معكم او مع اي مبعوث من قبلكم للدفاع عن محتويات هذه الرسالة ونحن على ثقة ان رسالتنا هذه ستلقى الاهتمام اللازم من قبلكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(توقيع السجناء)

# المبادىء الخليفية في السياسة: القهر اساس الحكم

احدى جلسات المجلس الوطني

لا يسع المرء وهو يراقب ما يجري على الساحة السياسية البحرانية اليوم الا ويتذكر ما حدث قبل عشرين عاما. ففي العام ١٩٧٢ كان الحديث يدور حول مجلس وطني وكانت الاسماء التي تتداول الموضوع هي نفسها الاسماء التي نسمعها اليوم: الامير عيسى بن سلمان واخوه خليفة، جاسم مراد، رسول الجشي، علي ربيعة.. الخ.

كانت البحرين في ١٩٧٢ تعيش عددا من الازمات في آن واحد. الكوليرا كانت منتشرة الى الدرجة التي كانت السلطات الصحية حينها تفكر في اغلاق المطار الدولي للحد من انتشار المرض. وفي نفس الوقت (نوفمبر ١٩٧٢) كان حريق قد اشتعل في مصفاة البترول (البعض يتهم البعثيين في احداثه) تسبب في تدمير ثمانية خزانات كبيرة وخسائر مالية فادحة، ولم يتم اخماده الا بعد ثمانية واربعين ساعة بواسطة طائرات الهليوكبتر.

وقبل ذلك بثلاثة اعوام كانت الساحة السياسية تعج هي الاخرى بالعواصف. فالشاه كان يطالب بالبحرين ويسبب بذلك ضغطا خارجيا اضطر فيها ال خليفة ان يتقربوا من كافة الفئات لا سيما العرب الشيعة سكان البلد الاصليين الذين يمثلون الاكثرية. حتى ان الامير زار النجف الاشرف والتقى بالامام السيد محسن الحكيم زعيم الشيعة في العالم آنذاك، وسمح لشخصيات مثل السيد علي كمال الدين بالعودة الى البحرين بدون خوف من انتقام السلطة لمشاركته في قيادة الحركة الوطنية في الخمسينات. وكذلك قام الامير ببناء حسينية للشيعة في مدينة عيسى التي بنيت في نهاية الستينات.

وكانت العروض ذاتها قد انهالت على شخصيات الحركة الوطنية وسمح لهم بالعودة الى البحرين، فيما تسلم عدد كبير منهم مناصب ادارية عالية بضمنها مناصب وزارية. ومن جانب آخر كان الفراغ العسكري الذي خلفه الانسحاب العسكري البريطاني من الخليج قد ازعج العوائل الحاكمة حتى وصفه وزير الخارجية محمد بن مبارك بالفاجعة.

ازمات البحرين قبل عشرين عاما كانت اذاً متنوعة. لقد تم السيطرة على حريق بابكو وادخلت آخر التجهيزات اللازمة لمنع حدوثه مرة اخرى بعد الاستعانة بالتطور التكنولوجي، كما تم القضاء على الكوليرا بفضل التطور الملحوظ في عدد ونوعية وكفاءة الاطباء والتسهيلات الطبية الحديثة. كما وتم ملء الفراغ العسكري الذي خلفه البريطانيون عبر تسليم القواعد العسكرية للولايات المتحدة الامريكية. ولكن بقيت ازمة مستعصية وهي مسألة الانفتاح السياسي والمشاركة الشعبية في السلطة التشريعية.

فالعائدون الى البلاد، والحركة الوطنية والاسلامية كانت تشكل ضغطا داخليا، خصوصا وان العائلة الحاكمة كانت بحاجة الى شرعية تظهر بها على الساحة الدولية بعد انضمامها الى الامم المتحدة.

وكانت الآراء داخل العائلة الحاكمة منقسمة بين من يرى ضرورة تطوير المؤسسة القبلية بشكل لا يصادر السلطة من يد آل خليفة عبر السماح بانشاء مجلس وطني وبين من يرى ان المشاركة الشعبية امر مزعج يلزم الابتعاد عنه. وتحت الضغط الداخلي والخارجي اضطرت العائلة الحاكمة الى السماح بانشاء مجلس تأسيسي للموافقة على مسودة الدستور (نسخة من دستور الكويت) والاعداد لمجلس وطني منتخب.

ما حدث بعد ذلك سطره التاريخ بحروف مضيئة لشعب البحرين الذي اثبت ممثلوه قدراتهم السياسية في ادارة السلطة التشريعية ومراقبة السلطة التنفيذية. واثبت نواب الكتلة الدينية والشعبية قدرتهم على تحدي السلطة واحراجها عبر مناقشة الميزانية والممارسات غير القانونية لجهاز الامن والامتيازات التي اعطتها العائلة الحاكمة لنفسها. ووصل التحدي بين المعارضة (بشقيها الاسلامي والوطني) والعائلة الحاكمة الى مرحلة الاصطدام بعد اصدار قانون امن الدولة في اكتوبر ١٩٧٤.

خليفة بن سلمان رئيس الوزراء المعروف بنهجه المعارض لوجود البرلمان في الاساس وجد الفرصة مواتية فانسحب من المجلس وكتب رسالة الى اخيه الامير يشكو فيها من المجلس. فما كان من الاخير الا ان امر بحل المجلس الوطني وتعليق المواد الداعية لعدم امكانية ان تبقى البلاد بدون مجلس وطني لاكثر من شهرين.

المشكلة ان الدستور ينص في المادة ١٠٤ ان تعدي اي حكم من احكام الدستور لا يمكن ان يتم الا بعد موافقة ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس الوطني.

هذه النقطة بالذات هي ما يصر عليها قادة المعارضة في الداخل والخارج. هذا ما كان واضحا في المقابلات التي اجرتها مجلة الشروق الاماراتية (العدد ٣٠) الصادرة بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٩٢.

النائب السابق جاسم مراد (احد التجار المعتدلين) قال في مقابلته «بحسب الدستور البحريني الذي هو تعاقد بين سمو الامير وشعبه، هناك نص صريح حول كون المجلس الوطني منتخبا». وهذا رد صريح على ما قاله الامير لعثمان العمير رئيس تحرير جريدة الشرق الاوسط السعودية في ٩/١١/١٩٩٢: «نحن جادون في الاعلان عن تأسيس المجلس الاستشاري الذي سوف يتكون من معينين من ابناء هذا البلد المخلصين».

الدكتور عبد اللطيف المحمود قال في المقابلة نفسها «بعد حل المجلس عقب عشرين شهرا من دورته، يتبين ان المجلس الاستشاري المزمع انشاؤه لا يمت بصلة للمجلس الوطني، ولا يعد جزءاً من السلطة التشريعية التي نظمها الدستور».

أما رئيس الوزراء فيقول لعثمان العمير «نعم هناك جدية من قبل القيادة في الاسراع بصدور المراسيم الخاصة بالمجلس التشريعي». ولكن النائب السابق علي ربيعة يقول في مقابلة الشروق «المجالس المعينة ايا كانت تسميتها فهي تركيبة فوقية تختلف جذريا عن المجالس المنتخبة».

ويضيف عضو برلماني سابق السيد محمد جابر الصباح «ان اي توجه يفيد بان يحل هذا المجلس محل المجلس الوطني المنتخب فهو خرق للدستور الذي ينص على ان المجلس الوطني يكون بالاقتراع السري ولا بد من التصدي لهذا الجانب كون الدستور قد اتى نتيجة نضال شعبي امتد منذ العام ١٩٢٠».

وكانت جريدة الجارديان البريطانية قد نقلت في ٦/١٠/١٩٩٢ عن احد النواب السابقين قوله: «انه من المؤسف ان تلجأ البحرين الى اسلوب التعيين».

وكذلك كان رد الفعل على مستوى الشارع اذ ان هناك رفضا واسعا لمشروع السلطة باستبدال المجلس الوطني المنتخب بمجلس معين. وقد تحرك المثقفون وعلماء الدين السنة والشيعة في منتصف الشهر الماضي وكتبوا عريضة موقعة من اكثر من ١٥٠ شخصية يعارضون فيها هذا المشروع ويطالبون باعادة الانتخابات الحرة، والافراج عن المعتقلين السياسيين والسماح للمنفيين بالعودة والشروع في اصلاح الاوضاع.

الا ان العائلة الحاكمة لم تعط اي مؤشر على احتمال تغيير التوجه. بالعكس فبعد ان نزلت مجلة الشروق الاماراتية الى السوق متضمنة المقابلة الصريحة مع ثلاثة نواب سابقين وشخصية جامعية امرت بمصادرة المجلة ومنع توزيعها (ولكن المقابلة انتشرت بين الناس).

بعد عشرين عاما اذن لا زالت البحرين تعاني من الازمة الحقيقية المرتبطة بجوهر نظام الحكم. وبعد عشرين عاما اثبتت القبيلة انها ترفض تحديث الدولة، اذ يقول الامير في مقابلة عثمان العمير معلقا على الانتخابات الامريكية «مثلما يفتخر الامريكيون بوضعهم السياسي ونظامهم فاننا ايضا في الخليج نتمتع بنظامنا وتقليدنا المستمر في الحكم. ان نهجنا لم يأت من فراغ ولكن من المبادىء التي تعارفنا عليها شعوبا وقيادات والتي استمرت عبر أجيال ماضية، وهي مبادىء الشورى وقبول الرأي الآخر بما يتناسب مع قيمنا وتقاليدنا العربية الاصيلة».

ان الامير بهذا يصرح ان الانتخابات الحرة المباشرة لا تتناسب مع العادات «الاصيلة» التي تضمن لحكم قبيلته الرضا المطلق من الناس وذلك عبر القهر السياسي.

ان المجتمع الذي يتم فيه انتخاب الحاكم الاجدر والاصلح لقيادته ورعاية مصالحه لا يمكن ان يقبل بتملك قبيلة لثروته ومصيره. فحق تقرير المصير الذي اقرته الامم المتحدة يعني حرية اختيار كل شعب النظام الذي يرتئيه ويناسبه. ولا يوجد اصل قرآني يدعوه لمصادرة ارادة الناس بدعوى التقاليد العربية الاصيلة. فالتقاليد التي يتكلم عنها الامير هي تقاليد البادية. التي حاربها الرسول واقام نظاما انسانيا بدلا عنها يعتمد على الشورى التي نص عليها القرآن ﴿وامرهم شورى بينهم﴾. بمعنى سواسية الناس في ظل نظام سياسي واحد يرعى مصالحه الناس انفسهم بواسطة التعاقد الاجتماعي الذي يتخذ من الشورى وسيلة عقلانية للمسيرة الانسانية.

ان المفهوم القبلي لا يقبل بالانتخابات الحرة لان ذلك يعني استبدال التسلط بالسلطة ويعني استبدال المحسوبية والطائفية بالكفاءة ويعني استبدال المنطق القبلي (الحكم لمن غلب) بالمنطق الانساني (الحكم للشعب) ويعني استبدال امتياز القبيلة بالعدالة الاجتماعية ويعني استبدال الاستعلاء بالتكامل والترابط الاقتصادي والاجتماعي ويعني استبدال الاحتماء بالاجانب باللجوء الى الشعب ويعني استبدال القسر السياسي بالرضا والاجماع ويعني استبدال خلق الازمات بحلها. ويعني فوق كل ذلك استبدال القبيلة بالدولة. والاخير هو مربط الفرس وهو ما يعنيه الامير بان نهجه «لم يأت من فراغ» بل من المبادىء «التي تعارف عليها».

# عـدد خـاص

## العريضة التاريخية

**نص الوثيقة التي قدمت الى الامير ووقع عليها ١٥٣ شخصية بينها ٢٢ عالما دينيا و٣٢ محاميا و١٧ تاجرا و١٧ مهندسا و١٨ فنانا و١٠ اخصائيين.**

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
امير دولة البحرين وفقه الله لما يحبه ويرضاه
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد

لقد صدقتم يا صاحب السمو واصدرتم في لحظة تاريخية دستور دولة البحرين بتاريخ ١٢/١١/١٣٩٣هـ الموافق ٦/١٢/١٩٧٣م - بعد ان ناقشه واقره المجلس التأسيسي الذي دعوتم الى تكوينه بالمرسوم بقانون رقم ١٢/١٩٧٢ بتاريخ ٩/٥/١٣٩٢هـ الموافق ٦/١٢/١٩٧٣م - في الوقت الذي كنتم تستعيدون فيه ماضي البحرين في رحاب العروبة والاسلام، وتتطلعون بايمان وعزم الى مستقبل قائم على الشورى والعدل، حافل بالمشاركة في مسؤوليات الحكم والادارة، كافل للحرية والمساواة، وموطد للاخاء والتضامن الاجتماعي، كما جاء في مقدمة الدستور، فرسخ هذا الدستور اسس المشاركة الشعبية في الحقوق والواجبات العامة على نهج قويم من احكام واصول الشورى المستمدة من ديننا الاسلامي الحنيف، ومن مبادىء العدل والحرية والمساواة التي كانت دوما مبادىء راسخة في الحضارة الاسلامية والانسانية.

وما كان ذلك الامر الا تغييرا رائدا سعى اليه سموكم لارساء نظام حديث يحكم دولة البحرين، وانجازا سيذكره التاريخ لسموكم.

واذا كان حل المجلس الوطني يوم ٢٦/٨/١٩٧٥م بالمرسوم الاميري رقم ١٤/١٩٧٥ بموجب الصلاحية التي تمنحها المادة ٦٥ لسموكم فان المادة نفسها تؤكد على اعادة الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل والا استرد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية، علما بان المادة ١٠٨ من الدستور قد قررت عدم جواز تعطيل اي حكم من احكامه الا اثناء قيام الاحكام العرفية في الحدود التي يبينها القانون، ولم يكن حل المجلس في حالة قيام هذه الاحكام.

بناء على ما ذكر وبناء على المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية خلال السنوات الماضية وما تتجه اليه الارادة الدولية لخلق نظام عالمي جديد فان الامر يستدعي - ان لم يتم الاخذ بالمادة رقم ٦٥ من الدستور - الدعوة الى انتخاب مجلس وطني جديد يعتمد على الانتخاب الحر المباشر حسب ما يقرره الدستور، من اجل ممارسة الدولة نظامها الديموقراطي الذي نصت عليه المادة (١) فقرة (د) القاضية بان: «الحكم في البحرين ديموقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور». ومن اجل ارساء الثقة والاحترام المتبادل بين الدولة والمواطنين، وحرصا على تضافر جهود جميع افراد هذا الشعب حكاما ومحكومين في تقدم وازدهار هذا البلد، ومن اجل اطلاق طاقات كل مواطن للمشاركة في عملية البناء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية طبقا لنص المادة (١) فقرة (هـ) من الدستور والتي تنص على ان «للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بدءا بحق الانتخاب، وذلك وفقا لهذا الدستور وللشروط والاوضاع التي يبينها القانون».

اننا الموقعين ادناه نرفع الى سموكم هذا الخطاب انطلاقا من مسؤوليتنا كمسلمين ومواطنين، ومن حقوقنا المشروعة كمحكومين واستنادا الى نص المادة (٢٩) من الدستور التي تقضي بان «لكل فرد ان يخاطب السلطات العامة كتابة وبتوقيعه». وباعتبار سموكم راس الدولة طبقا لنص المادة (٣٣) فقرة (أ) من الدستور مطالبين سموكم بالمبادرة باصدار الامر لاجراء الانتخابات للمجلس الوطني عملا بما ورد من تنظيم له في الفصل الثاني من الباب الرابع من الدستور.

وان المجلس الوطني كمجلس تشريعي دستوري لا يتعارض مع ما ذكر مؤخرا عن عزم الحكومة انشاء مجلس استشاري لتوسيع دائرة استشاراتها فيما تريد القيام به، ولا يحل المجلس الاستشاري محل المجلس الوطني كسلطة تشريعية دستورية.

اننا على امل ان يحقق سموكم هذا المطلب الجماهيري لما فيه خير الجميع.

وتفضلوا بقبول جزيل الشكر مع الاحترام والتقدير.

## الشعب يفشل مشروع المجلس الاستشاري المعين

فيما يعد امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، خطابه السنوي الذي يلقيه في السادس عشر من ديسمبر من كل عام، يزداد الموقف غموضا حول حقيقة نوايا العائلة الحاكمة تجاه مستقبل الاوضاع في البلاد. فقد كان الكثيرون يتوقعون ان تؤدي تطورات الاوضاع السياسية في البلاد خلال العقد الماضي الى اقناع الحكومة بعدم جدوى سياسات المواجهة مع الشعب وبضرورة اعادة صياغة العلاقة على اساس الاحترام المتبادل واحترام الدستور واحترام حقوق الانسان. ولكن لم يحدث شيء من ذلك ولم تبدأ الحكومة اي مرونة في التعامل، بل استمرت في سياساتها العدائية تجاه من يعارض سياساتها.

فعلى صعيد الداخل، شهد هذا العام استمرار الاعتقالات والتوقيف وخصوصا في المناسبات الاسلامية، حيث تعرض ما لا يقل عن ٥٠ شخصا للاستجواب والاعتقال لمدد تتراوح بين بضع ساعات وبضعة اسابيع. وكان اعتقال الشيخ عبد اللطيف المحمود في نهاية العام الماضي اوضح الشواهد على سياسات القمع ومنع حرية التعبير عن الرأي. كما استمر منع المؤسسات والمدارس الدينية ولم يسمح للتي اغلقت في السنوات السابقة بمزاولة النشاط. وكانت شرطة الشغب حاضرة في المناسبات الاسلامية التي كانت تتسم بالهدوء للتدليل على الاستعداد للقمع لاتفه الاسباب. كما استمرت البطالة بين الشباب وذهب الكثير منهم للبحث للعمل في البلدان الخليجية الاخرى مثل الكويت والسعودية. ولكن تعرض بعض من رجع منهم الى الاعتقال والتعذيب، كما حدث لحمزة الغنامي في شهر فبراير واسحاق المعيوف في شهر مارس، والشباب الخمسة الآخرين الذين اعتقلتهم السلطات الكويتية في نهاية شهر يونية وطردتهم الى البحرين.

وعلى صعيد الخارج، اشترطت الحكومة على من يريد الرجوع الى البلاد التقدم بالتماس للامير ووزارة الداخلية ورجع اقل من ١٠٠ شخص من بين اكثر من الف مواطن بحراني يعيشون خارج بلادهم، وما تزال شروط الرجوع المذلة تمنع الكثيرين من الرجوع. ولعل اكبر القضايا في هذا المجال اساءة معاملة العالم البحراني المعروف السيد عبد الله الغريفي الذي تشكل حالته مثالا صارخا على الظلم الخليفي لابناء الشعب والاستمرار في سياسات القمع والاضطهاد (انظر الصفحة ٤). ويعيش السيد الغريفي الآن في المنفى الاجباري حاله حال المئات من بني وطنه الذين لا ذنب لهم الا انهم يطالبون بالحرية.

واذا كان الجانب الانساني في قضية الشعب البحراني يشكل محور الاهتمام الدولي بما يجري في البلاد، فان الاوضاع السياسية الداخلية لها انعكاساتها على مجمل سير الامور ومنها طريقة التعاطي الحكومية مع قضايا حقوق الانسان والحريات والمشاركة السياسية. وفي هذا المجال، كانت المعارضة، بكل فصائلها، تصر على المطالبة باعادة الحالة الدستورية الى البلاد، على اساس ان الدستور يكفل قدرا من الامن للناس ويقلل من شراسة النظام تجاه الشعب، ويفسح المجال للعمل البرلماني الذي غاب عن البلاد منذ اكثر من سبعة عشر عاما. وفي اعقاب ازمة الكويت التي نشبت على اثر الاحتلال العراقي في ٢ اغسطس ١٩٩٠، كان هناك امل بان يعي حكام دول الخليج بان الوضع السياسي في المنطقة يتطلب اصلاحا عاجلا لمنع حالة التوتر في الاوساط الشعبية. وقد نجحت المعارضة، مستفيدة من الجو الذي ساد البلاد بسبب الاحتلال، في اجبار حكومة آل الصباح على العودة الى العمل الدستوري بعد شهور من التردد. وجرت انتخابات مجلس الامة في مطلع شهر اكتوبر الماضي، وهي الاولى منذ حل مجلس الامة لعام ١٩٨٥ وتحرير الكويت من الاحتلال العراقي.

هذه الحالة الكويتية دفعت البلدان الخليجية الاخرى الى التحرك على مستوى الحكومات والشعوب في محاولة للاستجابة لمتطلبات الاوضاع الدولية الجديدة. فاعلن الملك فهد في شهر فبراير الماضي عن عزمه على تكوين مجلس شوري مكون من ستين شخصا تكون عضويتهم بالتعيين. وبالرغم من ان «خادم الحرمين الشريفين» حدد ستة شهور لتنفيذ وعده، فقد حان موعد التنفيذ ولم يحدث شيء. وهناك استياء شعبي في السعودية وعرائض موقعة من الشخصيات الدينية والاجتماعية للمطالبة بالاصلاح السياسي، ولكن شيئا لم يحدث حتى الآن. وحاولت مجموعة وطنية في قطر التأثير على السلطة باتجاه التغيير، وذلك بتقديم عريضة موقعة من خمسين شخصا في مطلع العام، ولكن النتيجة كانت ممارسة حكومة آل ثاني مزيدا من الضغط على الناس ومنع بعض الموقعين من السفر وحمل البعض الآخر على توقيع عريضة اخرى بالانسحاب من العريضة الاولى.

اما في البحرين، حيث الضغط الشعبي هو الاقوى في المنطقة، فقد عمدت سلطة آل خليفة في محاولة يائسة للالتفاف على الدستور وطرح مشروع مجلس استشاري معين خلافا لدستور البلاد. ويتوقع ان يعلن الامير عن هذا المجلس في خطابه هذا الشهر على امل ان يؤدي ذلك الى اقناع الداخل والخارج بجدية حكومته في اجراء الاصلاح السياسي المطلوب. ويتكون المجلس المعين من ٣٠ شخصا يعينهم الامير، وتقتصر صلاحية المجلس على القيام بدور استشاري وليس تشريعيا. وتقول المصادر ان المجلس سوف يستمر لمدة عامين يجري خلالهما تقييم الامور. ويبدو ان الامير وحكومته يتجاهلان اصرار الشعب على التمسك بحقوقه السياسية التي كفلها له دستور البلاد، ويسعيان لممارسة سياسة القمع والابتزاز لحمل الناس على الخضوع. والامر الذي لا شك فيه هو ان هناك اصرارا في اوساط المعارضة على ضرورة رفع حالة الطوارىء في البلاد والغاء قانون امن الدولة واطلاق سراح السجناء السياسيين والغاء القرار الاميري الذي حل المجلس عام ١٩٧٥ والشروع في انتخابات المجلس الوطني الذي يجب ان يتألف من ٤٠ عضوا هذه المرة يتم اختيارهم بالاقتراع.

وقد عبرت قوى المعارضة عن رفضها مشروع المجلس المعين قبل الاعلان الرسمي عنه. واصدرت حركة احرار البحرين بيانا اتهمت فيه الحكومة بالالتفاف على الدستور في محاولة لنسفه، كما اصدرت الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين وجبهة التحرير الوطني والجبهة الشعبية في البحرين بيانات مماثلة. كل ذلك يشير الى وحدة موقف المعارضة من سياسات الحكومة المعادية للديمقراطية والساعية لفرض الامر الواقع للخروج من المازق. ولكن المراقب يشاهد بوضوح ان المشروع الاميري ليس له نصيب كبير من النجاح طالما بقي مخالفا لدستور البلاد. وكل ما تستطيع الحكومة ان تعمله هو تشكيل المجلس المعين ومطالبته بالانعقاد في اجواء مليئة بالمعارضة الداخلية والخارجية، وتأمل ان يؤدي ذلك الى تفكك في الموقف الوطني يضعف حالة المعارضة السائدة في البلاد. كما تأمل ان يؤدي التشكيل الوزاري المتوقع حدوثه هذا الشهر الى اقناع بعض القطاعات الشعبية بجدية الحكومة في التغيير ووقوف هذه القطاعات الى جانبها وحرمان المعارضة من السند الشعبي.

وما هو واضح حتى الآن هو ان الاصلاح السياسي امر مطلوب شعبيا وعلى كل المستويات، وان الحكومة في وضع حرج لعدة اسباب. منها الوضع الاقتصادي المتداعي واستمرار العجز في الميزانية (١٢٠ مليون دينار لهذا العام) مع نضوب مصادر الدخل النفطي ودخل الخدمات العامة وبنوك الاوفشور. يضاف الى ذلك استمرار حالة التشنج بين آل خليفة وجيرانهم وخصوصا مع آل ثاني وال الصباح. وينتظر آل خليفة هذه الايام قرار محكمة العدل الدولية بخصوص جزر حوار التي تسعى قطر للسيطرة عليها، ولا يستطيع آل خليفة الاستمرار في سياساتهم الداخلية اذا ما ارادوا ان يظهروا للعالم بشكل قوي. ويبدو ان آل خليفة كانوا الاكثر ارتياحا من تطورات الامور بين السعودية وقطر، على اساس ان ذلك الخلاف يضعف آل ثاني خليجيا لانهم يواجهون جارا اكبر. كما ان آل خليفة يحاولون تعكير الاجواء مع الكويت بسبب توقف الامدادات المالية الكويتية لنظام حكمهم. وقد صرح وزير خارجية البحرين الشهر الماضي بضرورة رفع العقوبات الاقتصادية ضد العراق، وذلك لدى استقباله وزير الخارجية الفرنسي، رولان دوما. ولا شك ان هذه التصريحات اثارت حكومة الكويت كثيرا.

في هذه الاوضاع المحلية والاقليمية لن يكون بوسع حكومة آل خليفة تجاوز منطق التاريخ وسوف تجد نفسها مضطرة للرضوخ الى المنطق الشعبي المطالب بالعمل الدستوري والانتخابات البرلمانية. ومع ان امير البلاد سوف يظهر هذه المرة امام العالم بمظهر القائد الذي يحمل تحت عباءته «مشاريع» اصلاحية، فان مواقف المعارضة على المستويين الداخلي والخارجي ستحرمه من هذه المصداقية. وتجدر الاشارة الى ان العريضة التي قدمت الشهر الماضي الى الامير موقعة من قبل اشخاص يمثلون الاتجاه الاسلامي (بشقيه السني والشيعي) والاتجاه الوطني (بشقيه السني والشيعي كذلك) قد سحبت البساط من تحت ارجل الامير وهو يستعد لالقاء خطابه يوم السادس عشر من ديسمبر الذي يسميه «العيد الوطني». ولا شك ان هذه العريضة التي وقع عليها عشرات المواطنين بالاضافة الى الاشخاص الستة الاساسيين ستكون مسمارا في نعش مشروع المجلس الاستشاري المعين.

# مجلس التعاون الخليجي يحدد مصيره في قمته الـ ١٣

الانباء التي تتحدث عن نية قطر بمقاطعة اجتماعات قمة مجلس التعاون الثالثة عشرة، والمقرر عقدها في ابوظبي في ٢٢ ديسمبر الجاري، تمثل تحديا فريدا من نوعه، لم يواجهه المجلس منذ انشائه العام ١٩٨١م. واذا نفذت قطر تهديدها هذا، ويبدو ان الامر كذلك، بعد ان قاطعت الاجتماعات الوزارية الممهدة (الداخلية في الكويت والمالية في الرياض)، فان ذلك سيعجل بما يراه المراقبون نهاية طبيعية لمجلس التعاون كما عرفته المنطقة في الثمانينات.

ومع انه من غير المتوقع ان تكون للمؤتمر قرارات فعالة، برغم الاوضاع السياسية المضطربة حول دوله، فان اي قرار يصدر عن القمة يعتبر باطلا حسب النظام الاساسي للمجلس الذي يشترط موافقة جماعية من قبل اعضائه، وهو ما لن يكون متوفرا في حال تغيب قطر.

### اسباب سياسية

ويبدو غريبا ان تصر قطر على الامتناع برغم الوساطات الكويتية والعمانية وغيرها، الا ان نظرة متفحصة للاوضاع السياسية المرتبكة جدا في الخليج تقلل من الغرابة هذه. لقد انشىء مجلس التعاون بعيد انتصار الثورة الاسلامية في ايران، واندلاع حرب الخليج الاولى التي شنها العراق على الجمهورية الجديدة. واعتبر كثير من المحللين ولادة المجلس معبرة عن امور عديدة اهمها:

١ـ توحيد السياسة الاعلامية والدبلوماسية في مواجهة التيار الاسلامي في المنطقة، وتحشيد وسائل الاعلام والنشاط الدبلوماسي لصالح العراق، وكان وجود المجلس كقناة موحدة لهذه السياسات ضروريا.

٢ـ تنسيق المعونات المالية والبترولية للحكومة العراقية، بما في ذلك تنسيق صفقات السلاح مع الدول الداعمة لصدام في مقابل بترول خليجي، وبما في ذلك تنسيق السياسة النفطية الخليجية (وعلى الخصوص السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة) من اجل اضعاف الموقف الايراني في منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبيك) وتقوية الموقف العراقي.

٣ـ تسهيل تعامل الدول الغربية مع حكومات الخليج الست، في ادارتها للازمة العاصفة نتيجة رحيل الشاه واندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية. حيث كان من الاسهل التعامل مع مؤسسة الامانة العامة في الرياض لشرح الموقف الاوروبي ـ الامريكي تجاه دول الخليج، واستخلاص موقف موحد او على الاقل منسق من دول الخليج الست.

٤ـ التغطية على الهيمنة السعودية للقرار السياسي والاعلامي والامني الخليجي من خلال استغلال مجلس التعاون الخليجي والمجالس الوزارية الملحقة به، والامانة العامة في تمرير السياسات والمواقف السعودية تجاه مختلف الهزات التي ولدتها حرب الخليج، وخصوصا تجاه ايران والعراق، وتجاه الاوضاع الداخلية لهذا المجلس.

٥ـ استغلال الحظر الخارجي والداخلي لتخويف الدول الخليجية وبالتالي انتزاع التنازلات منها سواء اكانت سياسية ام مالية ام غيرها، لصالح الحكومة السعودية. الا ان هذا الهدف توسع بحيث استغلت السعودية اجواء القلق لبسط هيمنتها على دول الخليج الاخرى الى درجة ارغامها على التنازل فيما يخص خلافات حدودية قائمة. هذه الحقيقة يعرفها الكويتيون وحكام البحرين وابوظبي وقطر.

اما ما اعلن في حينه من ان المجلس يهدف للتنسيق الاقتصادي والتعاون الاجتماعي فقد تبخر بسرعة وكتب كثيرون ممن ناقش مجالات التطور الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة في ايضاح فراغ هذه الادعاءات والشعارات التي استخدمت للتغطية على اهداف المجلس الحقيقية. وقد حذر بعض الغيارى من سكان دول الخليج الصغيرة من مغبة السماح للسعودية بالهيمنة على المنطقة، وكانت مجادلات مجلس الامة الكويتي والمجلس الوطني البحريني وحتى مجلس الشورى في قطر والامارات لا تخلو من التحذير من الخضوع للسياسة السعودية التي تهدف اولا واخيرا لابتلاع الدول المجاورة. وعملت السعودية بكل ما اوتيت من نفوذ وسيطرة على اغلاق المجلسين المنتخبين في المنطقة في الكويت والبحرين. ومن جهة اخرى واصلت احتلال الجزر والواحات من الكويت وابو ظبي والبحرين باتفاقيات احيانا، وبفرض الامر الواقع والابتزاز احيانا اخرى.

### ظروف جديدة

وعندما قام صدام بغزو الكويت، اتضح للكثير من حكام المنطقة ان البعبع الايراني كان من اختلاق السعودية وامريكا، لتخويف الدول الصغيرة وجعلها في حالة قلق دائم تبحث عن مدافع يحميها وبأي ثمن. وخلال حرب الخليج الثانية وفيما بعدها استطاعت ايران بموقفها من العدوان العراقي على الكويت ان تستعيد نصيبا وافرا من الثقة مع الدول الخليجية، بما في ذلك السعودية في وقتها. وكرد استراتيجي على تزلزل الوضع الامني، تم اقتراح مشروع دمشق الذي يتلخص في اقامة حلف عسكري وسياسي واقتصادي بين كل من مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي. غير ان ايران وقفت بشدة ضد مجيء وتمركز قوات مصرية في الخليج، بينما عارضت السعودية سرا تمركز قوات سورية في المنطقة، وهكذا فشل مشروع «اعلان دمشق». كما فشل مشروع توسيع درع الجزيرة العربية الذي تقدمت به بريطانيا ـ عن طريق عمان ـ في اجتماع القمة الثانية عشرة التي عقدت في الكويت في ديسمبر الماضي. من جهة اخرى ابدت ايران تحفظا على مؤتمر الشرق الاوسط الذي ايدته السعودية ومصر بقوة، على اعتبار انه لا يؤدي الى اقامة دولة فلسطينية واستعادة مدينة القدس.

على الصعيد الخليجي، مضت السعودية في سياسة التوسع الجغرافي بعيد انتهاء حرب الخليج الثانية وكأن شيئا لم يكن. الا ان الجو السياسي المتحسن مع ايران دعى دولا مثل عمان وقطر ان تعارض السياسة السعودية. وابدى آل ثاني جرأة سياسية باقامة علاقات اقتصادية وثقافية مؤيدة مع ايران وتبادل الزيارات الرسمية على اعلى المستويات في خطوة تهدف لخلق توازن اقليمي مع الثقل السعودي بعد اضمحلال الموقف العراقي. ولاستباق الاحداث قامت السعودية بحركة سريعة لتأكيد اتفاقها مع ابو ظبي «بشأن خط فؤاد» الذي يعطي السعودية هيمنة على مثلث خور العديد الذي يمتد ضلعه الشمالي الشرقي ٢٥ كيلومترا مخترقا الاراضي القطرية. وحدث ما هو معروف الآن من هجومين سعوديين على المنطقة الحدودية، ولا زالت قوات سعودية قوامها عدة كتائب تحتل منطقة الخفوس. وخلال رحلات مكوكية، حاول وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي عبد الله، ورئيس الوزراء الكويتي سعد العبد الله الصباح، ثني السعودية عن مطلبها الرئيسي وهو ان توقع قطر على الخارطة التي تدعي الرياض انها تحوي الحدود الفاصلة حسب اتفاقية ١٩٦٤، بينما اصرت قطر على ضرورة بحث الامر في مجلس التعاون وانها مسبقا لا توافق على فرض الامر الواقع.

### بارقة امل

ولا يبدي المراقبون املا كبيرا حول مستقبل مجلس التعاون، الا اذا قدمت صيغة جديدة تقضي بضم سوريا ومصر كمراقبين فيه، وفي هذه الحالة سوف يتغير شكل المجلس كما عهدته المنطقة، وقد يؤدي الى تحالفات واعادة تحالفات سياسية، لا تأمن الحكومة السعودية عواقبها. اما الدول الصغيرة في المجلس، فان العدوان العراقي على الكويت، وما يجري بين السعودية وقطر، انتج شبه قناعة لحكوماتها، بان تحسين الاوضاع الداخلية من جهة، وابقاء علاقة حسن الجوار مع ايران قائمة من جهة اخرى هي ضمانة اكبر من المضي قدما في سياسة لعب الشطرنج بيد السعودية تارة وبيد مصر تارة اخرى.

وعلى ذلك فليس من المتوقع ان تساير دول الخليج مصر في حربها المعلنة مع ايران، كما انه من المتوقع ان تتم مناقشة اصلاحات سياسية وبجدية اكثر مما شهدته مؤسسات المجلس ودوله بعد مجيء ميخائيل جورباتشوف للسلطة واندلاع الثورة الديمقراطية في اوروبا الشرقية وافريقيا وامريكا اللاتينية.

ومن هنا، يلاحظ ان احد البنود الرئيسية لاجتماعات قمة ابو ظبي ـ اذا عقدت ـ هي انعكاس فوز بيل كلينتون على المنطقة. وكانت السعودية ودول الخليج الاخرى قد ابدت اسفها الشديد وحزنها لفشل جورج بوش في الانتخابات الامريكية، على اساس ان الحزب الديمقراطي الامريكي سوف يغلف دبلوماسيته مع دول الخليج بقضايا تكرهها حكوماتها مثل الانفتاح السياسي واحترام حقوق المواطنين. ويأتي فوز كلينتون بعد الانتخابات الكويتية التي مكنت المنابر المعارضة من الوصول ليس الى السلطة التشريعية فحسب، بل حتى لمجلس الوزراء الكويتي. ان بارقة الامل هذه لا يمكن الا الترحيب بها مع ضرورة معالجتها بحذر شديد.

## محنة الغريفي من محنة شعب البحرين

قصة السيد عبد الله الغريفي، عالم الدين البحراني، واحدة من القصص التي هي أقرب الى الخيال منها الى الحقيقة. فهو المواطن الذي يحمل جنسية بلاده كاملة وجواز سفر صالح وملفا سياسيا نظيفا، ولكنه محروم من العودة الى وطنه. وعدم العودة ليس بسبب هروبه بل بقرار رسمي من اعلى السلطات. وحتى عندما كان بأيدي السلطات لم تستطع تقديمه للمحاكمة لانها لم تثبت اية تهمة ضده. وفي شهر اكتوبر الماضي كان السيد الغريفي يتبادل مع مسؤولي القسم الخاص البحراني الأحاديث طوال يوم الخميس ٢٩ اكتوبر في مركز التحقيقات وكان بامكانهم سجنه والصاق اية تهمة اليه ولكنهم فضلوا مرة اخرى ابعاده عن البلاد.

عـدد خـاص

# تقرير روجر هاردي: الحرية معدومة في البحرين

**بث القسم الدولي لهيئة الاذاعة البريطانية (الـ BBC) الساعة ٩,١٥ صباح الخميس ١٩٩٢/١١/١٢ تقريرا خاصا عن البحرين من مراسلها روجر هاردي الذي كان قد عاد لتوه من البحرين. وفي ما يلي نص التقرير مترجما ليطلع القراء على محتواه بدون تعليق:**

«في احد الاحياء البسيطة من المنامة، المخفية عن الانظار بصفائح خشبية، تقع مدينة اكواخ صغيرة محاطة بالواح خشبية وصفائح معدنية، ويسكنها عدة مئات من الناس. وهذه ليست مجرد جيب (منطقة) من الفقر. سكان هذه البيوت المتداعية هم بحرينيون غير معترف ببحرينيتهم، ولهذا فهم جزء من مشكلة اكبر. فعندما تحصل على جنسية بحرينية فانك تحصل على اكثر من مجرد جواز سفر، اذ يمكنك حينها شراء ارض، او اقامة مشروع عمل، واهم من ذلك بكثير تتأهل لقروض حكومية سخية. واذا كنت بدون جنسية حتى لو عاش اسلافك لاجيال في البحرين فانت في حيرة، والاف البحرينيين هم في هذه المحنة.

البحرين مكان صغير، يسكنها نصف مليون نسمة فقط، يمثل المهاجرون ٣٠٪ منهم ومعظمهم من شبه القارة الهندية. السكان الاصليون هم خليط مركب من جاليات عرقية وقبائلية ودينية. وعلى مر القرون استقر في البحرين عرب من الجزيرة العربية ومن فارس على الضفة الاخرى للخليج. العائلة الحاكمة، آل خليفة، الذين استقروا هنا في اواخر القرن الثامن عشر هم من المسلمين السنة، بينما ٦٠ في المائة من السكان البحرينيين هم من الشيعة. وعندما تسافر عدة اميال خارج المنامة، فستكتشف التميز في القرى الشيعية بمآتمها او «بيوت الحزن» وهي اماكن تجمع تساعد الجالية الشيعية على الاحساس بالتآزر الاجتماعي. مررت بملصقات سوداء وبيضاء تحمل صورة آية الله الخوئي، وهو شخصية شيعية معتبرة ادت وفاته في العراق في اغسطس الماضي الى خروج المئات من شيعة البحرين الى الشوارع في مواكب حزينة.

ولان الشيعة هم الاغلبية فانهم يعانون اكثر من مسألة الجنسية. وقد قال لي مسؤول حكومي بصراحة ان الجواز ليس حقا بل هو جزاء في مقابل الولاء. والرسالة واضحة، الشيعة بما فيهم سكان الاكواخ ليسوا موضع ثقة. وقد يمكن فهم هذا اكثر قبل عقد من الزمن وليس اليوم. وبعد ثورة الخميني في العام ١٩٧٩، اعادت ايران مطالبتها بالبحرين. وبعد ذلك بعامين اكتشفت سلطات البحرين محاولة انقلابية شيعية، تبين انها مدعومة من طهران.

ولكن بعد رحيل الخميني، تلاشى الخوف من ايران، واليوم يبدو ان مجموعات الشيعة سواء اكانوا في الداخل او في المهجر قد تخلت عن اللهجة الصدامية المنادية بجمهورية اسلامية. ما يريدون هم وغيرهم من البحرينيين هو العودة الى الديمقراطية البرلمانية التي عاشتها البلاد لفترة قصيرة في السبعينات. غير ان العائلة الحاكمة لا تبدو مستعدة لذلك.

فتحت ضغط حرب الخليج في العام الماضي، شعر معظم ملوك وامراء الجزيرة العربية بالحاجة للحديث عن الديمقراطية. حتى المملكة العربية السعودية، الحذرة والمحافظة اعلنت خطة لتكوين مجلس استشاري. وهذا الاسبوع، اكد الامير ان البحرين ايضا سيكون لها مجلس. ولكن يبدو انه سيكون معينا بدون صلاحيات تشريعية. وقد لا يأتي التغيير بالسرعة التي ترضي شعبا يرفض النهج «الابوي» لحكامه. يقول احد البحرينيين: «نحن نعامل كالاطفال». وعبر آخر عن رأيه حول مجلس غير منتخب بالاشارة لمثل عربي قائلا: «بعد الصوم، نأكل بصلا».

بالتأكيد العنف في البحرين ليس بنفس الفظاعة الموجودة في العراق او سوريا. والبلد اكثر انفتاحا من جارتها العربية السعودية. ولكنها في الوقت نفسه ليست واحة التحرر كما تدعي. وسجلها في احترام حقوق الانسان سيء، والامن الداخلي الذي يديره اجنبي بريطاني منذ الستينات فعال ودائم الحضور. والمعارضة السياسية، لا سيما من قبل مجموعات الشيعة يتم اخراسها بعنف. كما انه، ورغم تواجد الـ سي. إن. إن وتلفزيون الـ بي. بي. سي القسم الدولي، فالاعلام المحلي يخضع لمراقبة دقيقة من قبل وزارة الاعلام. ولكن افضل طرق التحكم السياسي هي اسهلها. وحتى الذي من اهل البحرين، سواء اكان شيعيا ام سنيا ممن لديهم جوازات سفر، وما يترتب على ذلك من فوائد، يعيش في رعب من انه لو خطى خطوة غير صحيحة فانه سيفقد جوازه وقد يخسر كل شيء. فبالنسبة له ولكل البحرينيين، يعتبر مصير سكان الاكواخ انذارا واضحا.

بدأت محنة السيد الغريفي البالغ من العمر الثالثة والخمسين بعد حل المجلس الوطني في اغسطس ١٩٧٥ بقرار اميري صدر آنذاك، وعلى اثر ذلك بدأ العمل بقوانين الطوارىء وفي مقدمتها قانون امن الدولة السيء الصيت. رحل السيد عبد الله الغريفي من البحرين الى دولة الامارات العربية المتحدة مستقرا في دبي كعالم دين يمارس دوره التثقيفي والتربوي. وبقي هناك حتى شهر نوفمبر ١٩٨٩ حيث داهمته عناصر القسم الخاص التابعة لدبي وهو خارج من دائرة الاوقاف التي كان يرأسها واعتقلته. وبعد تحقيق شديد معه تم تسليمه الى البحرين في اليوم التالي. بقي السيد الغريفي في سجن القلعة بالبحرين اسبوعا كاملا وهو يتعرض للتحقيق المستمر. ثم جاء القرار بأبعاده الى سوريا.

بقي السيد الغريفي في دمشق عامين كاملين وهو يمارس التعليم الديني. وفي ديسمبر ١٩٩١ سافر الى الكويت استجابة لدعوة وجهت اليه من قبل الجالية الشيعية هناك، وبقي فيها يمارس دوره الروحي والتثقيفي حتى حان موعد الحج الماضي ورافق الحجاج الكويتيين الى بيت الله الحرام. وبعد انتهاء الحج رجع السيد الغريفي في نهاية شهر يونية الى الكويت ولكنه فوجيء في المطار بمنعه من الدخول الى البلاد لانه «شخص غير مرغوب فيه» على حد تعبير مسؤولي الهجرة والجوازات. شد الرجل رحاله عائدا الى السعودية وبقي في المنطقة الشرقية قرابة اربعة شهور مارس خلالها مهماته الدينية بهدوء واتزان.

وفي يوم الاربعاء ٢٨ اكتوبر ١٩٩٢ داهمت مجموعة من جهاز الامن السعودي بيت السيد الغريفي واعتقلته قائلة انه مطلوب لدى السلطات البحرانية. وفي اليوم نفسه وصل الى الحدود السعودية ـ البحرانية عند منتصف الجسر بين البلدين حيث تم تسليمه الى سلطات الحدود البحرانية التي ابدت دهشتها لعدم علمها المسبق بالقضية. وبعد ثماني ساعات على الجسر سمح للسيد الغريفي بالذهاب الى اهله. وفي صباح اليوم التالي (الخميس) استدعاه القسم الخاص وتم التحقيق معه ست ساعات كاملة. وفي الساعة الرابعة عصرا جاءه احد ضباط الامن واسمه (البرت) وهو بريطاني الجنسية واخبره بان عليه ان يختار بلدا آخر للذهاب اليه لانه تقرر ابعاده. وفي غضون ساعة من ذلك كان السيد الغريفي على متن طائرة متوجهة الى العاصمة السورية التي غادرها قبل احد عشر شهرا.

هذه حكاية مواطن بحراني وهي تلخص مأساة شعب كامل يعيش الاضطهاد بكل الوانه. يتم ذلك في مرحلة كنا نأمل ان يكون التسامح والوفاق والتفاهم اهم ملامحها بعد عقد من التوتر والتداعي السياسي والامني. ولا نستطيع الا ان نقول انه ما دام امن المواطنين مفقودا فلن يتحقق الامن للبلد ولن تنعم المنطقة بالرخاء والبناء والتنمية. والحاكمون هم المسؤولون عن هذا التداعي في الاوضاع.

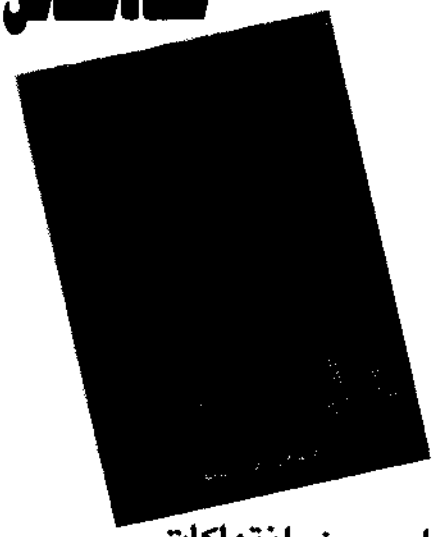

## البحرين: انتهاكات حقوق الانسان ١٩٧٩ ـ ١٩٩٠

صدر مؤخرا عن حركة احرار البحرين الاسلامية كتاب تحت عنوان «البحرين انتهاكات حقوق الانسان ١٩٧٩ ـ ١٩٩٠». يقع الكتاب في ١٩١ صفحة من القطاع المتوسط. موضوع الكتاب احداث القمع والارهاب الخليفي ضد ابناء الشعب البحراني خلال عقد الثمانينات القاتم في تسلسل تاريخي للأحداث والوقائع خلال تلك الفترة المشحونة بالتوتر والشد بين الشعب وسلطات آل خليفة. اضيف الى موضوعه تقارير منظمة العفو الدولية السنوية الخاصة بالبحرين، واحيانا النشرات الدورية او الطارئة الصادرة عن المنظمة المذكورة كتلك التي صدرت بتاريخ ٨٦/٩/٢٢ فيما يتعلق بوفاة الشابين رضي مهدي ابراهيم والدكتور هاشم العلوي في سجون آل خليفة جراء القهر والتعذيب، او تلك التي صدرت عن المنظمة الدولية ايضا بخصوص قيام سلطات آل خليفة باعتقال خمسة عشر شابا بينهم خمسة على الاقل اعمارهم اقل من ستة عشر عاما.

مستهل الكتاب تعريف مبسط عن البحرين امنيا ثم لمحة اعلامية عن السجون والاستخبارات وطرق التعذيب المتبعة هناك. كما طعّم الكتاب بمقالات مختارة كانت قد نشرت في «صوت البحرين» سابقا.

موضوع الكتاب الرئيسي هو الانسان الملاحق والمطارد والمعتقل في البحرين منذ ١٩٧٩ وحتى ١٩٩٠ حيث يضم معظم اسماء المعتقلين وتاريخ اعتقالهم وبعض ما تعرضوا له من تعذيب ومدة توقيفهم او سجنهم وكيفية محاكمتهم (ان كانت هناك محاكمة) والسجون التي اودعوا فيها ولمحة قصيرة عن حالة السجين الاجتماعية.

ولذلك يعتبر الكتاب مرجعا جيدا يمكن الاستفادة منه في هذا الموضوع بالذات. استند معد الكتاب على المعلومات المنشورة والصادرة عن كل جهات المعارضة السياسية البحرانية بدون استثناء، وكذلك نشرات منظمة العفو الدولية وتقارير دولية اخرى بالاضافة الى ذاكرته الشخصية من خلال تجربته الشخصية في السجون الخليفية.

ونحن نعتذر لكل اخت كريمة او اخ كريم اعتقلته سلطات آل خليفة وتناوشته سياط الجلادين فتعالى زئيره دون ان يصل مسامعنا. نعتذر لكل الاخوة الذين ارتهنتهم تلك الزنازن المظلمة الحارة الرطبة الا اننا قصرنا في السؤال عنهم. نعتذر للصناديد الذين تغلبوا على الرعب والخوف وقهروا الجوع والعطش واكلوا مع كل وجبة في تلك الاقبية عرقا وغما، ورغم ذلك لم نذكرهم! نعتذر للشبان الاشاوس الذين دخلوا السجون وهم مشحونون صحة وشبابا وخرجوا اشباحا هربى ضعافا لهم عزائم تزيل الجبال

نعتذر لهم جميعا عن تقصيرنا، ونسأل الله ان يمن عليهم بالصحة والثبات والغلبة، وان يعوضهم ويثيبهم ويجزل لهم العطاء.

# اقتصاد البحرين: من سيء الى اسوأ

تمر البحرين اليوم بازمة اقتصادية خانقة اصبحت تهدد النظام القبلي. وتتمثل هذه الازمة بالبطالة العالية والعجز الكبير في الموازنة العامة والنمو الطفيف للناتج المحلي الاجمالي وضخامة العمالة الاجنبية والعجز التجاري الكبير وهبوط الصادرات النفطية وحتى غير النفطية واحتمال نضوب انتاج البترول من حقل البحرين في غضون عقد من الزمن.

فعجز الموازنة في تصاعد خطير ويتم تغطيته حاليا في السوق المحلية ولكن على حساب ارتفاع اسعار الفائدة ومنافسة المواطنين في سوق الاقتراض. فوزارة التنمية لها نصيب الاسد من الايرادات تليها مبيعات الكهرباء والماء اضافة الى شؤون الجمارك والموانىء. ومع تردد الاحتمالات بنضوب حقل البحرين في غضون عقد من الزمان هناك اشاعات عن احتمال ضم البحرين الى السعودية.

وفيما يلي قراءة هادئة في ميزانية البحرين لعام ١٩٩٢:

### الميزانية الحكومية للعام المالي ١٩٩٢

قدرت المصروفات الحكومية في العام المالي ١٩٩٢ بـ ٦٢٣ مليون دينار (١,٦٨٤ مليون دولار امريكي). اما الايرادات فقدرت بـ ٤٩٨ مليون دينار (١,٣١٧ مليون دولار) مما يؤدي الى عجز مقداره ١٢٥ مليون دينار او ٢٥٪ من الواردات (٢٠٪ من المصروفات). الجدول رقم ١ يشير الى ان الميزانية كانت في فائض خلال السنوات الاولى لعقد الثمانينات الا ان العجز بدأ يتصاعد منذ العام ١٩٨٦.

ولتغطية العجز تستفيد الحكومة الى حد كبير من السوق المحلية نظرا لوجود مؤسسات مالية متنوعة كما ان هناك مساهمات مالية وان كانت محددة من الصناديق الخليجية والعربية والاسلامية. وتتحفظ معظم البنوك العالمية في اعطاء قروض ضخمة الى البحرين (عكس الحال بالنسبة للكويت والسعودية) نظرا لعدم توفر مؤشرات اقتصادية ايجابية للمستقبل المنظور مع استثناءات في ما يخص مجال البترول والالمنيوم.

ويتم توفير القروض المالية عن طريق اصدار سندات التنمية المتوسطة الاجل واذونات الخزانة القصيرة الاجل. وهناك اصدارات اسبوعية مستمرة توقفت اثناء العدوان العراقي على دولة الكويت. البنوك التجارية والوحدات المصرفية الاجنبية العاملة في العاصمة (المنامة) تشتري معظم الاصدارات المالية رغبة منها في تنويع ادوات محافظها الاستثمارية في المنطقة اضافة الى المساهمة في تنشيط الحركة الاقتصادية. الاهم من ذلك ان النظام يدفع سعر فائدة تنافسيا لغرض الحصول على عطاءات الشركات والبنوك، والمعيار هو سعر الفائدة المتداولة على سندات الخزينة الامريكية. صحيح ان اسعار الفائدة في امريكا في انخفاض تاريخي لها الا ان ذلك يخص القروض والودائع القصيرة الاجل وليس سندات الخزينة الطويلة الاجل.

يبلغ مقدار الفوائد التي يجب دفعها في العام ١٩٩٢ اكثر من ١٩ مليون دينار موزعة كالتالي: ١٥,١ مليون دينار لاذونات الخزينة و٤١,١ مليون دينار لسندات التنمية والباقي للتسهيلات الاخرى والمقدمة من بيوت المال الخليجية وغيرها. تشكل الفوائد نسبة ٤,١٪ من الايرادات و٣,٢٪ من المصروفات، السلطات المالية تزعم ان اقتراض الحكومة من السوق المحلية غرضه امتصاص السيولة الزائدة وبالتالي كبح جماح التضخم. هذا صحيح الى حد ما لكن الاهم من ذلك هو ان دخول النظام سوق الاقتراض يؤدي الى تردد معظم البنوك عن تقديم قروض للمواطنين نظرا لوجود العميل البديل والممتاز من جهة المخاطرة. بالاضافة الى ذلك فان منافسة الحكومة المواطنين للاقتراض من البنوك يتسبب في ارتفاع اسعار الفائدة للتسهيلات المقدمة للافراد والشركات بسبب زيادة الطلب. ومما يثير ذعر المواطن في البحرين هو الزيادة السريعة في حجم العجز، هذا في الوقت الذي يمكن ضبط العجز اذا ما تم تقليص حصص وزارتي الدفاع والداخلية، لكن هذا مستحيل لنظام قبلي يعتبر بقاءه في السلطة الاولوية الاولى.

### الواردات

تستحوذ وزارة التنمية والصناعة على نصيب الاسد من الدخل ـ ٣١٧ مليون دينار او ٦٤٪ من حجم الايرادات. والسبب في ذلك هو التحاق صناعة البترول والغاز وشركة المنيوم البحرين (ألبا) بالوزارة. ويعتبر مشروع ألبا الانجح في تاريخ البلاد. وتشكل مبيعات النفط ٢٦٩ مليون دينار او ٨٥٪ من دخل وزارة التنمية. ودخل البترول بدوره ينقسم الى ١٠٩ مليون دينار مبيعات حقل البحرين والباقي من حقل ابي سعفة. حقل البحرين الذي تم اكتشاف البترول فيه في العام ١٩٣٢ يقع في منطقة الصخير وهو الوحيد من نوعه في البلاد. هذا وقد فشلت المحاولات التجارية حتى كتابة هذه السطور عن كشف كميات تجارية. وتجدر الاشارة الى ان البحرين لا تبيع النفط الخام (بعكس الحال للدول المنتجة الاخرى) بل المنتجات البترولية وذلك بواسطة مصفاة التكرير الواقعة في منطقة سترة والتابعة لشركة نفط البحرين (بابكو). والمعروف ان الحكومة تمتلك ٦٠٪ من بابكو، اما الباقي فتملكه شركة كالتكس الامريكية. وتدير حصة الحكومة في بابكو شركة نفط البحرين الوطنية (بنوكو) ولكن يعرف الكثير من اهل البحرين ان كالتكس هي التي تدير الصناعة النفطية. وتعتبر مصفاة سترة من الاقدم في العالم مما يجعل تكلفة صيانتها وتشغيلها عالية جاد. وقد بدأت الحكومة في بداية التسعينات برنامج لتحديث المصفاة على الرغم من الصعوبات المالية للدولة.

وينتج حقل البحرين ما مقداره ٤٢,٠٠٠ برميل في اليوم فقط يتم تحويلها كاملة الى مصفاة سترة للتكرير. وفي العام ١٩٩٠ تم تكرير ١٥,٣ مليون برميل من حقل البحرين. بالاضافة الى ٧٦,١ مليون برميل من النفط الخام المشترى من السعودية، الذي يتدفق عن طريق انبوب نفطي. والمشهور ان السعودية تبيع البترول الخام الى البحرين باحتساب سعر خصم. ولكن تحريات «صوت البحرين» اظهرت ان الادعاء لا يمكن تأكيده لكن المؤكد ان السعودية اوقفت كل انواع المعاملة الخاصة للبحرين بعد ازمة الكويت. وحسب دراسة لشركة بنوكو في العام الجاري فان نفط حقل البحرين سوف ينضب في العام ٢٠٠٣ اعتمادا على الانتاج الحالي. وسوف تخسر ميزانية الدولة على الاقل ٢٠٪ من وارداتها وليس اكثر من ذلك كما يعتقد غالبية المواطنين. اما الخسائر الاخرى فتشمل الوظائف والسمعة العالية.

وهناك اشاعات مفادها ان آل خليفة يتدارسون فكرة دمج البحرين مع السعودية مع جعل البحرين ولاية «مستقلة» حكامها آل خليفة ومصدر الاشاعة غير معروف ومن الممكن ان يكون مخابرات النظام هم السبب من اجل تخويف الناس ودفعهم عن المطالبة بالاصلاحات السياسية او انتقاد النظام بسبب الاوضاع الاقتصادية خصوصا البطالة.

### واردات الكهرباء والماء

تبلغ مبيعات الكهرباء والماء ٤٢,٣ مليون دينار (١١٢ مليون دولار) او ٨,٥٪ من حجم الايرادات. وهذه النسبة عالية جدا مقارنة مع الدول الخليجية الاخرى.

الغريب ان الامير اصدر امرا بخفض رسوم الكهرباء والماء في وقت سابق من العام الجاري وعلى حساب الزيادة في العجز. وكان ملك السعودية هو الذي سبق في «المكرمة». وقد قدرت اجراءات خفض الكهرباء والماء والاسكان بـ ١٠ ملايين دينار او ٢٪ من ايرادات العام الحالي. الحقيقة ان تزايد النقمة الشعبية ازعج الامير فقرر اصدار «مكرمته» الشخصية. فالمهم عنده هو استمرار آل خليفة في الحكم والعمل على تحسين صورتهم خصوصا مع ازدياد نفور المواطنين من تصرفات اكثر امراء العائلة الخليفية، ومنافستهم للناس في التجارة وعدم دفعهم اية رسوم على البضائع المستوردة والخدمات.

الدخل الكبير الآخر مصدره شؤون الجمارك والموانىء ـ ٢,٥ مليون دينار، وهو قريب من مبيعات الكهرباء والماء. اما الضرائب على التجارة الدولية فتعتبر الاعلى في البحرين مقارنة بشقيقاتها من دول مجلس التعاون. فرسوم السيارات ٢٠٪ مقارنة باقل من ٥٪ في الامارات وكذلك الكويت وكانت البحرين وراء فشل توحيد الضرائب الجمركية بين دول مجلس التعاون بسبب اصرارها على تحصيل ضرائب عالية نسبيا. وهذا ما رفضته الدول الاخرى خصوصا دولة الامارات.

الجانب الآخر المهم في الايرادات هو الاعانات الخارجية، رسميا تقدر الاعانات بـ ١٩ مليون دينار في العام الحالي (١٩٩٢) او ٥٠ مليون دولار. والظاهر ان الدول الثلاث التي تقدم هذه الاعانات هي الكويت والامارات والسعودية غير راغبة في الاستمرار خصوصا الكويت بسبب الوضع المالي الحرج الذي تمر به، وكان آخر المشاكل خسائر استثماراتها في اسبانيا التي قدرت بـ ٤ آلاف مليون دولار. اما الامارات فلها وضع خاص ولها التزاماتها المالية بسبب حرب الغرب والدول الخليجية ضد العراق بالاضافة الى ازمة بنك الاعتماد والتجارة الدولي والتي قد تكلف ابو ظبي ٨ آلاف مليون دولار. القضية بالنسبة للبحرين ليست الاعانات للميزانية فهي ليست بكثيرة بحد ذاتها الا ان الاهم هو الاستثمارات الخليجية خصوصا الكويتية منها والاماراتية. في الواقع دور الكويت والامارات في المؤسسات المالية في البحرين جوهري لدرجة ان ما لا يقل عن نسبة ٣٠٪ من المنطقة الدبلوماسية في المنامة، هي استثمارات لبيوتات المال في الكويت وابوظبي (بين دبي والبحرين عداء خاص في مسألة التجارة) وحرمان النظام اذا من الاعانات والاستثمارات خصوصا مع ازدياد انهيار الكثير من البنوك والشركات المالية او توقيف معاملاتها في البحرين في غضون السنوات القليلة الماضية من بين الاسباب التي دفعت رئيس الوزراء الى الاعلان ان بلاده ترغب في ان تعود العلاقات مع العراق الى سابق عهدها. فالرسالة كانت موجهة الى الكويت ثم الى الامارات.

والمعروف ان صدام حسين كانت له مخططات ضد الامارات ايضا. وتصريح رئيس الوزراء الذي كانت تربطه علاقات شخصية قوية مع صدام ما هو الا تعبير عن الاختناق. ومن الممكن ان تكون له مردودات سلبية واول انعكاساته كان قيام السلطات الكويتية في هذا الصيف بطرد عدد من المواطنين البحرانيين من الكويت. وكان الشباب الخمسة عشر في الكويت من اجل العمل فقط. وتعي السلطات الكويتية جيدا ان البطالة مشكلة المشاكل في البحرين.

### المصروفات

قدرت المصروفات بـ ٦٢٣ مليون دينار (١,٦٤٨ مليون دولار) بزيادة ٢٥٪ عن الايرادات، ٧٧٪ من المصروفات او ٤٧٨ مليون دينار نصيب المصروفات المتكررة، اي حوالي كامل الايرادات اما المشاريع الانشائية فهي سبب العجز.

اما نفقات القوى العاملة فتبلغ نصف الميزانية و٦٤٪ من المصروفات المتكررة وحدها ـ اي ٣٠٤ مليون دينار، حيث ان ١٣٠ مليون او ٤٣٪ هي نفقات القوى العاملة في وزارتي الدفاع والداخلية فقط. ٢٥٪ من مصروفات القوى العاملة تغطي رواتب غير البحرينيين وهي نسبة بلا شك عالية نظرا لان الاجانب يشكلون معظم عمال القطاع الخاص اصلا وليس القطاع العام.

اما نفقات الخدمات فتشكل ٦٪ من الموازنة الكلية، وهي تشمل نفقات اقامة المعارض والمؤتمرات وما اكثرها. وكذلك تكاليف ايجارات المباني التي لا

# عـددخـاص

## خـدمات الفنـادق تتعدى مصالح البلاد

يعتبر قطاع الفندقة في البحرين احد الانشطة الحيوية للاقتصاد شأنها في ذلك شأن البنوك العاملة في البلاد. وبنظرة سريعة يمكن الخروج بالانطباع ان عدد الفنادق يفوق بلا شك حاجة الاقتصاد الوطني لها. وحسب احصائيات ١٩٩٠ فان العدد الاجمالي للفنادق بمختلف درجاتها بلغ ٣٠ فندقا، الا انه تم افتتاح عدة فنادق في عامي ٩١ و١٩٩٢ بالاضافة الى ان بعض الفنادق العاملة لا تتحمل التقسيم الى نجوم ـ حسب المعيار المعروف في نظام الفندقة ـ وبالتالي لا تشمله الاحصائيات فضلا عن وجود العديد من الشقق المفروشة التي توفر خدمة قريبة من الخدمة الفندقية. بلغ عدد الغرف في الثلاثين فندقا حتى نهاية العام ١٩٩٠ فقط ٢,٩١١ غرفة تحتوي على ٤,٥٧٢ سريرا. وبلغ عدد الزوار في العام نفسه ٦٧٨,٧٧٢ زائرا اي حوالي ضعف عدد المواطنين. اما العاملون فكان عددهم ٣,٣٤٦ من بينهم ٦٥٤ بحرانيا. وهناك تركيز خاص من وزارة الاعلام ومجلس السياحة على زيادة الموظفين البحرانيين في الفنادق بخلاف السياسة المتبعة في قطاعي البنوك والصناعة.

وقبل عدة اعوام اصدرت وزارة الاعلام برئاسة طارق المؤيد تعميما ينص على تصنيف الفنادق حسب معيار النجوم. بعض الفنادق رحب بذلك وبعضها الآخر اظهر امتعاضه. في السابق كانت الفنادق مصنفة الى ثلاث درجات: اولى وثانية وثالثة. وليس كل فنادق الدرجة الاولى حصل على خمس نجوم او حتى اربع. والغريب في الامر ان القطاع الفندقي يخضع لوزارة الاعلام وليس لوزارة التجارة كما هو معمول به في اغلب دول العالم.

تستفيد منها الدولة وغالبها لافراد آل خليفة وبعض التجار القريبين منهم فرئيس الوزراء مثلا يملك مبنى وزارة الكهرباء وقد فرض على الوزارة استئجاره.

وتشكل نفقات السلع المستهلكة ٧٪ من المصروفات الاجمالية وتشمل مشتريات الحكومة من الاغذية والمواد الطبية. اما الفساد في هذا المجال فحدث ولا حرج. كما تشكل نفقات السلع الرأسمالية ٣٪ من اجمالي الميزانية وتشمل مشتريات الحكومة من السيارات والمعدات واجهزة الكومبيوتر وهناك تلاعب باموال الدولة في هذا الباب ايضا. وتمثل نفقات الصيانة ٥٪ من المصروفات، وتشمل صيانة المباني الادارية وكذلك صيانة طائرة الامير وبعض الطائرات الصغيرة الاخرى.

النفقات التمويلية حجمها ٣٣,٥ مليون دينار او ٧٪ من المصروفات الكلية. وهناك غموض في هذا الجانب حيث ان ٧٤٪ من النفقات تعرف باسم «تمويل محلي» وليس بها تفصيل. ويشمل الباب ايضا نصيب البحرين من مصاريف مجلس التعاون وتقدر بـ ١,٤ مليون دينار.

### المصروفات غير المتكررة

وتبلغ ١٤٥ مليون دينار (٣٨٤ مليون دولارا) حيث تشكل ٢٣٪ من الموازنة العامة ولكنها السبب وراء العجز البالغ مقداره ١٢٥ مليون دينار ـ او ١٣٥ مع تقليص ايرادات الكهرباء والاسكان. وهناك مشاريع مؤجلة منذ ازمة الكويت. وتعريف النظام للمشاريع الانشائية غير واضح. فمثلا هناك اعتمادات بـ ٤,٦ مليون لوزارة الدفاع و٢,٦ مليون لوزارة الاعلام (العلاقة بين الاعلام والمشاريع الانشائية غير واضحة). ويشمل قطاع البنية الاساسية الاسكان والكهرباء والاشغال العامة. ويستحوذ على ٧٩,٣ مليونا من اصل الـ ١٤٥ مليون دولار، اي حوالي ٥٥٪ فقط. اما الباقي فالنظام له مفهوم خاص به.

بقي القول ان المصروفات المقدرة بـ ٦١٣ مليون دينار (٦٤٨ مليون دولار) وهي الاعلى في تاريخ البلاد لا تعتبر كثيرة اصلا فهناك عشرات الشركات في العالم التي يزيد ربحها عن ذلك فضلا عن مبيعاتها.

### فندق خمس نجوم

١ـ الشيراتون ـ تابع لابناء الامير من بينهم ولي العهد حمد. يقول العارفون بخفايا الامور ان الفندق تم تشييده عن طريق سرقة اموال مشروع شارع الملك فيصل، حيث كان من المقرر ان يكون الطريق السريع اكبر مما هو عليه الآن. وجرت العادة أن يستضيف الفندق قمة مجلس التعاون في البحرين، حيث لا يوجد قصر مؤتمرات في البلاد.

٢ـ الخليج: ملك طيران الخليج وشركة كانو بالمناصفة. شركة غولف سيلرز التي تبيع الخمور تمثل كانو في الفندق.

٣ـ الريجنسي: ملك رئيس الوزراء ويعتبر الاكبر من حيث عدد الغرف وقد احرز المركز الاول في العام ١٩٩٠ في دراسة لمجلة «ميد» من حيث الخدمات وذلك حسب وجهات نظر رجال الاعمال في الشرق الاوسط.

٤ـ الهيلتون الدولي: لرئيس الوزراء ٢٠٪ من الفندق، التاجر ابراهيم اسحاق والذي تزوج حديثا فقط يمتلك ٧٠٪ منه. وهو اول مبنى في المنطقة الدبلوماسية والمركز الجديد للعاصمة.

٥ـ الدبلومات: تابع للشركة البحرينية ـ الكويتية للمطاعم، وهو تابع لشركة TRUST HOUSE FORTE البريطانية والمشهورة. ان فندق الدبلومات يعاني من خلل في البناء.

### فنادق اربع نجوم

١ـ الهوليداي ان: يفتخر بانه يمتلك اكبر مساحة ارض بين كل الفنادق.

٢ـ رامادا.. تابع لاحد افراد العائلة الحاكمة ويقع في شارع قصر الضيافة وهي احدى ارقى المناطق.

٣ـ دلمون: تابع لعائلة الزياني الا ان المبنى ملك للشيخ محمد الشقيق الاصغر للامير.

### فنادق ثلاث نجوم

وهي ١٠ فنادق منها:

ـ عذارى الجزيرة، ملك الشيخ محمد.

ـ ارادوس، ملك احد افراد العائلة الخليفية.

ـ بالاس ان، ملك تاجر سعودي يدعى الرميحي حيث اشترى الفندق في اواخر الثمانينات وحوله الى بيت للخمور حيث يوجد فيه عدد من البارات لكل الاذواق، حيث هناك بار عام، وبار خاص وآخر يعرف ببار الغابة لان الخمور فيه رخيصة.

اما الفنادق الاخرى حسب تصنيفة الثلاث نجوم فهي تايلوس، اطلس، لوفندرم وقصر الشرق، والاخير لبيع الخمور.

### فنادق ذات نجمتين:

وهي ثمانية فنادق:

ـ الشرق الاوسط، ملك الشيخ محمد.

ـ مون بلازا.. من اقدم الفنادق، هذا الفندق بات لا يستقبل زبائن للغرف ويعتمد على الخمور وتأجير الغرف لمدة ساعة او ساعتين لتجارة الزنا.

ـ برستول: ويجب ان يسمى ببيت الدعارة.

اما الفنادق الاخرى فهي الواحة، ريال، عمر الخيام، الهمبرا، واوال.

### فنادق ذات نجمة واحدة:

وهي اربعة فنادق هي البستان، الامباسادور، صحارى والبحرين (اول فندق في البلاد).

في العام ١٩٩١ تم افتتاح عدة فنادق اهمها:

١ـ البيسان، ملك عائلة دادباي المعروفة بتجارة العاب الاطفال بالاضافة الى سعود كانو. وقبل ان الفندق اسم لاحد اطفال سعود. ويعتبر الاسم غريبا من نوعه لفندق. بيسان هذا يقع في المنطقة الدبلوماسية وله ثلاثة نجوم فقط ويركز بشكل خاص على بيع الخمور بغرض الحصول على نصيب اكبر من السوق.

اصيب الفندق بنكسة بعد اشهر من افتتاحه حيث اتهم مدير بيسان بالاختلاس وتم فصله من عمله.

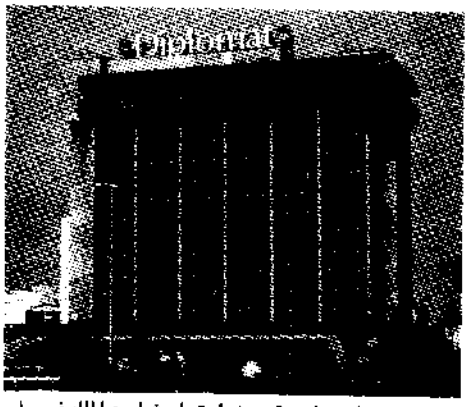

٢ـ فندق سان روك: يقع على امتداد شارع الملك فيصل او في طريق القادمين من جسر الملك فهد ويهدف الى اصطياد الزبائن قبل وصولهم منطقة الفنادق الرئيسية. وهو تابع لاحد افراد العائلة الحاكمة وقام صاحبه بصرف اموال ضخمة جدا على المبنى فوق طاقته مما اضطر الى تأخير اكمال المشروع.

٣ـ فندق باب الخليج: تابع للشيخ محمد وقد نجح الفندق في استعادة قسم كبير من تكاليف تشييده بعد ان نجح شقيق الامير في تأجيره بالكامل على القوات الامريكية ابان ازمة الكويت وحتى قبل افتتاح الفندق بصورة رسمية. الفندق كان يقع ضمن نطاق الحراسة الامريكية المشددة لدرجة ان المواطنين لم يكونوا يعرفون الفندق اصلا.

اما الفنادق المهمة الاخرى والتي تم افتتاحها في الفترة ٩١ ـ ١٩٩٢ فهي: الديوانية وبلازا والعاصمة وميريلاند.

ان ازدياد الفنادق ظاهرة مقلقة جدا وذلك لان معظمها يعتمد في معاملاته وبالتالي دخله على بيع الخمور وتوفير اجواء الزنا والغناء واللهو والطرب.

وبيع الخمور والخدمات الاخرى يعتبر اهم من تأجير الغرف اذ ان معظم الفنادق يعاني من صعوبة تأجير الغرف وليس الخدمات.

واما المومسات فهن اما يكن مستقلات او تابعات لشركات. وتبدأ القصة بمجيء المومس الى البلاد وتستأجر غرفة في فندق بعيد عن الانظار وهناك دائما جهة تعمل على ترويج خدمات الساقطة حيث يتم تزويد الزبون بمعلومات خاصة جدا.

السائح الخليجي وهو المستهدف يحصل على المعلومات ومن ثم يقوم باستئجار غرفة في نفس الفندق حسب الوقت المتفق عليه، بينما تقوم المومسة بزيارة غرفة الرجل. اما الاسعار فتتراوح بين ٥٠ و١٠٠ دينار للساعة الواحدة للاوروبية وخصوصا الانجليزية. اما فتيات شرق آسيا فاسعارهن ارخص. الفندق صاحبة الخمس نجوم لها مومسات من الدرجة الاولى وزبائنها خاصون. ويلجأ بعض كبار التجار وافراد العائلة الخليفية الى استئجار غرف في الفنادق لمدد طويلة وذلك لاغراض الفساد لانه اسلم من الذهاب الى اماكن اخرى ولا يثير الشكوك.

المسألة الاخرى في تجارة الفنادق تتمثل في قيام بعض «بيوت الضيافة» بالدخول في اتفاقيات مع فتيات من شرق آسيا مثلا حيث تقوم الفتاة بالجلوس في البار او المطعم الرئيسي ويجب ان يكون الملبس ملفتا للنظر. وعلى الفتاة الحصول على زبون وهو ليس امرا صعبا. وتعمل الساقطة على اطالة مدة البقاء في الفندق حيث يتبادلان اطراف الحديث والشرب والاكل. الرجل بالطبع يدفع الفاتورة، ومن الممكن ان تذهب الساقطة مع الرجل او قد لا يحدث ذلك. واذا لم تنجح المومس في الحصول على زبون فان الفندق يدفع تكاليف مشربها ومأكلها.

اما تعاطي الخمور في الفنادق فحدث ولا حرج، وفكرة الساعة السعيدة لم تفت مدراء الفنادق وغالبيتهم من المسيحيين اللبنانيين. وفي الماضي كانت الفنادق التي لا تحصل على عدد كبير من الزبائن تعمد الى ترويج الساعة السعيدة بغرض زيادة الدخل. الا ان المنافسة الشديدة وازدياد عدد الفنادق اديا الى تحويل الساعة السعيدة الى ساعات. وبينما كانت هذه «الخدمة» تقدم في المساء امتدت الآن الى الظهيرة ايضا.

# كل ديسمبر وانتم بخير

لماذا يرتسم الوجوم على جباه الشباب هذه الايام، وما هو السر الذي يجعل حلول هذا الشهر مدخلا للكآبة والانقباض؟ يقولون ان الامم تفرح بأعيادها وتدخر ما لديها من اغتباط لتعبر عنه في تلك المناسبات حيث ترتفع الهمم وتهيج المشاعر وتكبر الطموحات، ولكننا لا نرى الامر كذلك في بلدنا، فلا حماس ولا فرح ولا حبور، ما سر ذلك ولماذا يعيش شعب البحرين حالة مغايرة لاحوال الامم والشعوب؟

عندما يشرق فجر السادس عشر من هذا الشهر سيكون هناك مظهران، الامير وحاشيته يحاولون ابراز ذلك اليوم عيدا وطنيا مستغلين اموال الشعب وقدراته لتوجيه البلاد بذلك الاتجاه، والشعب يعمل لتمرير الوقت وهو يلعق جراحه ويعلم انه يعيش المصائب والاهوال بسبب استمرار حالة القمع والاضطهاد والتي يمثلها النظام الخليفي الحاكم. عندما يتوجه اشباه الرجال لتأدية الواجب أمام الامير ستكون هناك قلوب والهة تعيش المأساة حالة دامية في النفوس والعقول، وستخفق قلوب الامهات اللواتي لم يعد للحياة معنى ما دام شبابهن يرزحون في السجون، وهناك عوائل سيكون الهم نصيبها الاول في ذلك اليوم. هذه المفارقة في المشاعر والمواقف هي التي تفرغ ما يسمى العيد الوطني من معناه وتجعله طقسا سنويا تفرضه الحكومة على الشعب للحصول على الشرعية المفقودة والتظاهر بما اعتادت عليه الشعوب والامم. والشعب يدرك ان الحقيقة مغايرة لما يدعيه النظام ووسائل اعلامه، فما دام الوضع قلقا فلن يكون هناك عيد.

لن نفاجأ كثيرا عندما يعلن امير البلاد عن «اصلاحه» السياسي بتشكيل مجلس استشاري خاو من المعنى والسلطات، ولن نفاجأ عندما يعلن هذا الامير عن عفو مشروط عن بعض المنفيين والسجناء، ولكن المفاجأة ستكون من نصيبنا لو اعلنت الحكومة عن اجراءات وسياسات تتناغم مع مطالب الشعب، وسوف تكون المفاجأة اكبر فيما لو اعلن امير البلاد رفع حالة الطوارىء وذلك بالغاء قانون امن الدولة واعادة الحياة الى الدستور، وطي الصفحات السوداء في تاريخ حكمه التي تكاد تملأ العقود الثلاثة من حكمه. تقول ذلك ونحن ندرك جيدا اننا حين نطرح ذلك، فاننا نتحدث بلغة غير لغتهم وننطلق على اسس يوافق عليها العالم كله ويعارضها آل خليفة ويبذلون جهدهم واموالهم لمنع انتشار الافكار المنطلقة على اساسها سواء داخل البحرين او في منطقة الخليج.

ولعلمنا بنمط التفكير الخليفي، فلن تفرح كثيرا ولن نتفاءل، فالتفاؤل في ظل النظام القائم انتحار، والحلم بالعدل والحرية يستحيل على المواطن الذي خبر الوضع وادرك ابعاد القضية. ولكن ما شأننا ومشاعر الناس، ولماذا نمنع الآخرين من التحليق في الخيال والتشبث بالقشة وسط البحر المتلاطم، ومن منا يستطيع اقناع امرأة فارقت فلذة كبدها اكثر من عشرة اعوام بالاعتدال والتفاؤل وعدم الافراط في الخيال والحلم؟ فاذا كانت معنويات ابطالنا السجناء تضاهي السحاب علوا فان المشاعر الانسانية والاحساس الفطري لدى عوائلهم تختلف عن ذلك وان كان الكثير من الامهات قد سلم امره الى الله وقرأ من تاريخ مجاهدي الاسلام ما شدّ ازره ودفعه الى الصمود بوجه البلايا والمحن الكبار.

لن يختلف هذا الشهر عن امثاله في السنوات الماضية. فحالة الطوارىء سائدة وسياسة الاعتقال والتعذيب ما تزال سيدة الموقف. والبريطاني المعروف ملتزم بموقفه المعادي لتطلعات الوطنيين والاسلاميين من ابناء هذا الشعب، وهو يعلم انه سوف يفقد وظيفته فيما لو تغير الامر وساد الوئام في البلاد. وثمة قلوب ميتة ما تزال ترى سعادتها في شقاء الآخرين، ولا تعرف للحياة معنى الا بموت الابرياء، هذه القلوب ما تزال ماسكة بزمام الامر وتستند الى الدعم الكبير من القوى المستعدة للحكم بالحديد والنار اذا اقتضى الامر. وفي بلد صغير كبلدنا يعجب المرء من مشاهدة المسرحية تتوالى فصولها الدامية عاما بعد عام بدون ان يكون هناك من يمتلك الجرأة لوقف سيل المأساة.

ولن نحدد موقفنا مما سيطرحه الامير هذا العام مع علمنا بأنه لن يطرح شيئا كبيرا على صعيد الاصلاح السياسي والوفاق الوطني، فالموقف يحدده شبابنا الذين مضى على بعضهم اكثر من عشرة اعوام وهم بين الزنزانات، وما سمعناه عنهم وعن مواقفهم الثابتة يدعون للحذر من الاطروحات التي تروج لها السلطة، ويدفعنا لرفض المساومة على اسس الاصلاح التي لن تتحقق ما لم يكن للدستور موقعه الطبيعي في حياة البلاد. ان وراءنا اثني عشر ديسمبرا خبرنا خلالها سياسات السلطة الخليفية وليس فيها الا العداء المطلق لشعب البلاد وتطلعاته. وبسبب كثرة الادعاءات بوجود مؤامرات ضد الحكومة، وتهديد امن البلاد الى الخطر، لم يعد للاطمئنان مكان في النفوس. فحينما يضيق الخناق على الحكومة لن تتردد في اطلاق تلك الافتراءات، وحينها سيكون القمع سيد الموقف من جديد.

الى شبابنا في السجون واخواننا في المنفى وشعبنا المضطهد نقول: كل ديسمبر وانتم بخير.

## في ذكرى سجنك

**لا لن تلين ولن تهين ولن تُنال ولن تُباع**
**لا لن تفارقك القلوب ولن تقول لك الوداع**
**لسفينة الشعب المخضب بالدما انت الشراع**
**وشموخك العملاق يفترع العلا اي افتراع**
**انت الحبيب قلوبنا تهواك في كل البقاع**
**قل لي حكايات العذاب وما بقلبك يا شجاع**
**ليماط عن سفر الصراع وعن ضحايانا القناع**
**لنخط تاريخ الاباة دما وقد نضب اليراع**
**فمعارضنا قاضي القضاة هو الخصيم هو الدفاع**
**والشعب مقطوع اللسان فلا بيان ولا استماع**
**والحاكم الجلاد في طغيانه اصل النزاع**
**يبني النظام على الجماجم والمظالم والجياع**
**ليعيش مثلك يا اخي بالقهر من سقط المتاع**
**وتظل لا قلب لديك ولا حياة ولا اجتماع**
**وتكون مثل اديم ارض تحت اقدام الرعاع**

***

## النصر المحتوم لاصحاب الحق

**سقطت اقاويل العتوب ومنهم انكشف الخداع**
**فالشعب يرفض مجلساً لا يستوي بالاقتراع**
**ويريد للدستور ان يرعى البلاد وان يطاع**
**اوتشترى حرية البحرين منا او تُباع**
**هذي البلابل زغردت ولها يطيب الاستماع**
**وعلى المدى شمس التحرر قد بدى منها الشعاع**
**وعرائض التحرير طافت في المنامة والرفاع**
**لتهز اركان التعصب والردى والارتجاع**
**وغداً سننتزع الحقوق من الجبابرة انتزاع**
**ويصير ظلم الظالمين لشعبنا سراً يذاع**
**لتبين سوءات النظام وينجلي سبب الصراع**
**الله اكبر راية التوحيد في كل البقاع**
**والنصر للاسلام فهو المرتجى وهو المطاع**
**تاريخنا يمتد للاجداد من دون انقطاع**
**سنعيش بين الشامخين كما الماذن والقلاع**

# المجلس الاستشاري المعين ـ البقية

للحكومة، فان الاستقرار السياسي سيكون له نصيب اكبر. وتكفي هذه التجربة لاثبات فشل محاولات الالتفاف على الدستور باساليب ملتوية. صحيح ان هناك ضغطا سعوديا لمنع الظاهرة الانتخابية في المنطقة، ولكن السعودية نفسها ستكون محط انظار العالم وازدرائه اذا ما استمرت في سياساتها الرافضة للمشاركة الشعبية. وسوف تجد الرياض نفسها قريبا مضطرة لاحداث تغيير في سياساتها الداخلية، ولن تكفي خطوة الملك فهد بالاعلان عن عزمه على تكوين مجلس شورى معين لمنع الانتقادات الدولية لنمط الحكم في السعودية. وحتى الولايات المتحدة الاميركية، التي هي الحليف الاكبر للسعودية، لن تستطيع تبرير سكوتها على التخلف السياسي في المملكة.

وعلى هذا الاساس، فان خطوة امير البحرين التي يعبر عنها المعارضون والبحرانيون بانها تشبه حالة الافطار على البصل بعد صيام سبعة عشر عاما، لن تحقق الهدف المنشود منها وهو ايجاد وفاق وطني واصلاح سياسي يعيد الاستقرار الى البلاد. وهذا لا يعني ان الخطوة لن تتحقق. فهناك من استجاب لطلب الحكومة الانضمام لعضوية المجلس المعين، وهناك من رفض ذلك، واتفق كذلك على رئيس المجلس وحددت صلاحياته ايضا. وبهذا فقد يبدأ المجلس اعماله في مطلع العام المقبل. ولكن في الوقت نفسه، هناك معارضة شديدة من قبل جميع اطراف المعارضة، وقد رفضت شخصيات مرموقة فكرة المجلس المعين، وقدمت عريضة شعبية الشهر الماضي الى الامير تطالبه باعادة الحياة الدستورية وقع عليها شخصيات معروفة من الاسلاميين والوطنيين من المسلمين السنة والشيعة. ولن تستطيع الحكومة تجاهل هذه العريضة التي وقع عليها اكثر من مائة شخص من الشخصيات المعروفة. وبالتالي فسوف يكون المشروع الحكومي مرفوضا على الصعيد الشعبي برغم ما تبذل الحكومة من جهود لتوفير قبول شعبي له.

ما يمكن قوله هنا من خلال قراءة معطيات الساحة البحرانية ان مشروع المجلس الاستشاري المعين ولد وهو ميت، وقد رفضته القطاعات الشعبية بكل فئاتها ولم يقبله الا الاعضاء الذين عينوا فيه. ولذلك فسوف تستمر المعارضة الشعبية للسياسات الحكومية الرافضة للعمل بالدستور والمصرة على استعمال اساليب القمع للسيطرة على الوضع. وسوف تبقى المعركة مفتوحة بين السلطة والمعارضة بعد ان تبددت الآمال بان تكون حكومة آل خليفة قد استوعبت التطورات في الاوضاع المحلية والاقليمية. فلا اصلاحا سياسيا، ولا حياة دستورية ولا ممارسة برلمانية ولا رفعا لحالة الطوارىء. وبالتالي فان اي اجراء آخر، كاطلاق سراح سجناء سياسيين شارفوا على انهاء فترات حكمهم، لن يعتبر ذا قيمة على مستوى العلاقة بين الحكومة والشعب، وستظل الثقة بين الطرفين معدومة. الامر المؤكد انه لم يعد هناك قدر مقبول لدى المواطنين اقل من اعلان الحكومة اعادة العمل بالدستور واعادة الحياة البرلمانية. وهذا يتطلب جرأة من الامير على الاعلان عن الغاء القرار الاميري الذي الغى المجلس الوطني بموجبه في اغسطس ١٩٧٥. ليس هناك ما يدل على ذلك حتى الآن، والاعلان عن تكوين مجلس استشاري معين قضى على كل امل في الاصلاح.